

مصر تراهن على الورقة الخليجية للضغط على إثيوبيا

أبواب غير مشروط، وهو أمر تدعمه الولايات المتحدة التي تسعى لممارسة ضغوط غير مباشرة على إثيوبيا في هذا الملف.

ويتمثل السلاح الأقوى في وجه أديس أبابا حتى الآن في العقوبات الأميركية المباشرة بسبب الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة الإثيوبية في إقليم تيغراي، ومحاولة الإيحاء للقاهرة بأنها لا تخلو من رسالة لتعنتها في أزمة السد.

وما يعرقل الإعلان صراحة عن أن العقوبات لها علاقة غير مباشرة بالسد هو مخاوف الإدارة الأميركية من انفجار الأوضاع في إثيوبيا، ولذلك أكدت رفضها لأي خيار عسكري للتعامل مع سد النهضة، في علامة واضحة تدعم الحل الرضائي.

ولعل ذلك يفسر إعلان الولايات المتحدة عقوبات على أديس أبابا بشأن تيغراي في حين أنها قصدت الملفين معاً دون الإفصاح بشكل علني، وهو ما يشي أيضاً بموقف واشنطن من البيئة الانتخابية الإثيوبية التي أبدت ملاحظات عليها بما لا يقود إلى تعطيلها.



هبة البشبيشي
الدول العربية لن تقامر بأمن واستقرار دولة بحجم مصر

أمانتي الطويل
تقارب مصر مع السعودية وقطر له انعكاسات إيجابية على

وأشارت خبيرة الشؤون الأفريقية هبة البشبيشي إلى أن القاهرة والخرطوم حصلتا على دعم عربي مقبول حتى الآن، والتعويل حالياً على المواقف المستقبلية التي ستسرع في التصاعد كلما أغلقت منافذ الحل السياسي، لأن الدول العربية لن تقامر بأمن واستقرار دولة بحجم مصر، ولن تخاطر بتعرض استثماراتها لأزمات.

وأكدت أن الضغوط الاقتصادية الخليجية يمكن أن تصبح وسيلة فعالة في حوض أديس أبابا على تغيير رؤيتها حالياً تزامناً مع الأزمات المحيطة بها داخلياً وقد يكون ذلك عاملاً مساعداً على تغيير موقفها في الوصول إلى اتفاق مُلزم.

ويشير متابعون إلى أن المشكلة تكمن في أن الاجتماعات التي تكون على مستوى وزراء الخارجية العرب غالباً لا تخرج بموقف فاعل على المستوى العربي، وقد ينتهي الأمر ببيانات إدانة متكررة، وفي تلك الحالة سيكون التعويل على التحركات الفردية للدول التي لديها استثمارات في إثيوبيا أكثر واقعية.

والسعودية والإمارات وكينيا، وهدفها استخدام النفوذ الخليجي والكنيني لحث إثيوبيا على المرونة الكافية.

واعتبرت دوائر مصرية إعلان إثيوبيا إخفاقتها الفني في إتمام الملاء الثاني بالسعة الكاملة المقررة (13.5 مليار متر مكعب) نتيجة لضغوط دولية وإقليمية عليها، حيث ألمحت إلى أن الملاء الثاني لن يتجاوز الأول (4 مليارات متر مكعب)، وهو ما تعتبره القاهرة والخرطوم يحقق غرضها النهائي في الملاء المنفرد.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري السبت إن القاهرة والخرطوم ستواجهان سياسياً وبكل حسم أي إجراء أحادي إثيوبي حول سد النهضة، وأن دولتي المصب "لن تتهاونا أو تتنازلا عن حقهما في حالة وقوع ضرر جسيم عند الملاء".

وتعززت أديس أبابا القيام بإجراءات أحادية منفردة في الملاء الثاني خلال الأيام المقبلة، بعد إصرارها على عدم التوصل إلى اتفاق مُلزم مع مصر والسودان، محملة البلدين مسؤولية "عرقلة المفاوضات"، ونافية إضرارها بهما.

وقدمت الخارجية المصرية خطاباً جديداً لمجلس الأمن الجمعة شمل اعتراضها على اعتراف إثيوبيا الملاء الثاني، انطلاقاً من مسؤوليته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، والرفض التام لفرض الأمر الواقع على دولتي المصب من خلال إجراءات أحادية.

وأوضح السفير أحمد حافظ، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، في بيان السبت أن الخطاب الذي تم تعميمه كاستند رسمي للكثافة للمجتمع الدولي المواقف الإثيوبية المتعنتة التي أفضلت المسائل المتداولة للتوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن ومُلمزم، في إشارة تعبر عن اعتماد القاهرة على سياسة الخطوط المتوازنة.

وتجري اللجنة العربية المشكلة من الأردن والسعودية والمغرب والعراق في الجامعة العربية اتصالات في نيويورك لدعم موقف مصر والسودان في ملف سد النهضة.

وقالت خبيرة الشؤون الأفريقية أمانتي الطويل إن مصر والخرطوم تختبران المواقف العربية لهما في أزمة سد النهضة من خلال اجتماع الدوحة، وتستعين بنتائج اللقاء عن مدى قدرة الأطراف العربية، والخليجية تحديداً، على الضغط على أديس أبابا اقتصادياً.

وأضافت "العرب" أن التقارب المصري مع كل من السعودية وقطر قد تكون له انعكاسات مباشرة وإيجابية على حلحلة مواقف إثيوبيا المتعنتة في أزمة سد النهضة.

وتكشفت أن الدور الخليجي في الأزمة يستهدف توصيل رسالة تؤكد على أنه "لا دعم استثمارياً لأديس

القاهرة - يقطع الاتجاه نحو تفعيل الورقة الخليجية في الضغط الاقتصادي على إثيوبيا، لتلين موقفها في مفاوضات سد النهضة، الطريق على تقديرات ذهبت إلى أن أديس أبابا تستقوي ببعض القوى العربية في مواجهة كل من مصر والسودان.

وأعادته القاهرة أخيراً تصحيح الأوضاع مع قطر والسعودية بشكل خاص، بما يفتح المجال لاستخدام نفوذها الاقتصادي والاستثماري في الضغط على إثيوبيا.

وكشف اللقاء الذي عقده الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مدينة شرم الشيخ الجمعة عن تفاهم كبير بين القاهرة والرياض في عدد من القضايا الإقليمية.

وقالت مصادر سياسية لـ "العرب" إن أحد ملامح التفاهم انصب على حصول القاهرة على دعم الرياض للموقف المصري في أزمة سد النهضة، والتحول من الحياد إلى الانخراط فيها لإيجاد تسوية مناسبة لا تعدي على حقوق مصر في مياه النيل، من خلال توظيف الاستثمارات السعودية الكبيرة في إثيوبيا لصالح القاهرة.

والتقى وزير الدولة السعودي للشؤون الأفريقية أحمد قطان السبت رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد في أديس أبابا، وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين ومناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، من بينها موضوع سد النهضة.

وأضافت المصادر السياسية أن التحسن في العلاقات بين القاهرة والدوحة يمثل نقلة مهمة في سياق الاستفادة من النقل الاقتصادي القطري في إثيوبيا لفتحها على إظهار مرونة تسمح بالتفاهم والتوصل إلى اتفاق قانوني مع مصر والسودان.

وظهر تحسن ملحوظ في العلاقات بين الدوحة والخرطوم، انعكس في شكل وعود استثمارية سخية قدمتها قطر للسودان، توجي باستعدادها لتعويضه عن أي خسائر تلحق به في إثيوبيا.

وأعلنت الجامعة العربية السبت عن عقد اجتماع طارئ - تشاوري لوزراء الخارجية في الدوحة الثلاثاء وسيعقد على هامشه اجتماع لبحث أزمة سد النهضة، يطلب من مصر والسودان.

وعقد مندوبو الدول العربية الأحد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة اجتماعاً لمناقشة ملف سد النهضة، ولتأكيد الدعم العربي لموقف دولتي المصب ووضع صيغة مقبولة للبيان الختامي الذي سيصدر عن لقاء الدوحة.

وجاءت التحركات السعودية والقطرية لمساعدة مصر عقب جولة قام بها المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فيلتمان، شملت كلا من قطر

ائتلاف التغيير يطيح بـ«الملك بيبي» من عرشه

نتنياهو: انتظروا عودتنا للحكم قريباً



فعلها التلميذ

وقال مقدم البرامج التلفزيونية السابق يائير لبيد من جهته "الجمهور الإسرائيلي يستحق حكومة فاعلة ومسؤولة"، مؤكداً أن "جميع الشركاء في هذه الحكومة ملتزمون (...) بشعب إسرائيل"، وبعد موافقة البرلمان سيتم التسليم الرسمي للسلطة الاثنين في مكتب رئيس الوزراء.

وتولى نتنياهو، الذي لقيه أنصاره بـ"الملك بيبي" رئاسة الحكومة للمرة الثانية في 2009، بعد ثلاث سنوات في المنصب من 1996 إلى 1999. ووصف نتنياهو، التشكيلية الحكومية بأنها "يسارية خطيرة".

وكتب الصحافي المتخصص في الشؤون السياسية بن كاسبيت عن الائتلاف الحكومي أن "احتمالات بقاء مثل هذا المزيج في حقل الأرقام السياسي في إسرائيل معدومة تقريباً"، مضيفاً في الوقت نفسه "في الواقع، كل شيء وأي شيء يمكن أن يحدث".

وأضاف أن مستقبل "حكومتها" (بينيت ولابيد) الهشة يعتمد بشكل أساسي على علاقتهما الشخصية. وراى أن "تهديد نتنياهو سيزيل بلقي بظلاله ويلزم كل من يعتقد أن البيبوية (نسبة إلى "بيبي"، أي بنيامين نتنياهو) تشكل تهديداً لإسرائيل".

وستواجه الحكومة الجديدة فور توليها السلطة تحديات عدة من بينها التوتر في الأجواء العامة، مثل مسيرة مثيرة للجدل لليمين المتطرف الثلاثاء قد توجه نحو الأحياء العربية في القدس الشرقية المحتلة التي تشهد منذ نحو شهرين احتجاجات.

نجح ائتلاف التغيير في عبور الاختبار الصعب بعد معركة لم يخفت صخبها حتى الدقائق الأخيرة من تصويت الكنيست. ورغم انتشار الائتلاف بهذا الإنجاز "التاريخي"، فإن التحديات التي تنتظره في غياب التجانس بين مكوناته قد تنتهي به قريباً، وهو الأمر الذي يراهن عليه "الملك بيبي" وأنصاره.

القدس - صوت البرلمان الإسرائيلي الأحد على منح الثقة لائتلاف "التغيير" الحكومي الجديد، ليعلن بذلك عهداً جديداً يقطع مع 12 عاماً من حكم زعيم الليكود بنيامين نتنياهو، وإن تعهد هذا الأخير بالعودة "قريباً" إلى قيادة البلاد.

ويصم "ائتلاف التغيير" ثمانية أحزاب بينها القائمة العربية الموحدة الطهير البرلماني للحركة الإسلامية، وسط شكوك في مدى قدرة هذه الأحزاب على التعايش معاً حيث إن الرابط الوحيد الذي جمعها هو الإطاحة بحكم نتنياهو.

رافضاً إحياء الاتفاق النووي مع طهران، في مواصلة لنهج حكومة نتنياهو. في المقابل، اعتبر نتنياهو في كلمته أن "إيران تحتفل اليوم" بالحكومة الإسرائيلية الجديدة. وقال "إذا قدر لنا أن نكون في المعارضة، فسوف نعمل 1999 ورؤوسنا مرفوعة حتى ينسقط هذا الحكومة السيئة ونعود إلى قيادة البلاد على طريقنا (...). سنعود قريباً".

وبموجب الاتفاق المبرم بين ركني الائتلاف بينيت ولبيد، سيتسلم هذا الأخير رئاسة الحكومة، اعتباراً من عام 2023 ولستين آخرين.

وشكل رئيس حزب "يش عتيد" (هناك مستقبل) يائير لبيد الائتلاف الحكومي بالتحالف مع سبعة أحزاب، اثنين من اليسار واثنين من الوسط وفلانة من اليمين بينها حزب "يميننا" القومي المتطرف برئاسة بينيت، إلى جانب "الحركة الإسلامية الجنوبية".

وأعلن حزباً "يميننا" و"يش عتيد" الجمعة توقيع اتفاق الائتلاف. وقال بينيت إن "توقيع هذا الاتفاق ينهي عامين ونصف عام من الأزمة السياسية"، مشيراً إلى "تحديات كبيرة". وأضاف أن الحكومة المقبلة "ستعمل لمصلحة الجمهور الإسرائيلي كله -التيديون والعلمانيون والتمسديون والعرب- دون استثناء كجماعة واحدة"، مضيفاً "اعتقد أننا سننجح".



بنيامين نتنياهو
إيران تحتفل اليوم بالحكومة الإسرائيلية الجديدة

ووعده الزعيم اليميني الإسرائيلي نفتالي بينيت الذي سيقترس الائتلاف الحكومي الجديد في الستين الأوليين من حكمه بموجب اتفاق بينه وبين مهندس الائتلاف الوسطي يائير لبيد، بأن يمثل "ائتلاف التغيير إسرائيل برمتها".

وشدد بينيت في مستهل جلسة البرلمان الإسرائيلي لمنح الحكومة الجديدة الثقة والتي شهدت صحفاً وانتقادات لاسيما من نواب ليكود على أن "إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي"،

محاكمة الرئيس الأسبق للديوان الملكي في الأردن بتهم التحريض على النظام

واتهمت الحكومة الأردنية في الرابع من أبريل ولي العهد السابق الأمير حمزة (41 عاماً) وأشخاصاً آخرين بالضلوع في "مخططات أتمه" هدفها "زعزعة أمن الأردن واستقراره"، وأوقفت نحو 20 شخصاً.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله سمي الأمير حمزة ابن الحسين ولياً للعهد عام 1999 بناء على رغبة والده الراحل عندما كان ابنه الأمير حسين في الخامسة، لكنه نكّاه عن المنصب عام 2004 ليسمي عام 2009 ابنه ولياً للعهد.

وأكد الملك عبدالله الثاني في السابع من أبريل في رسالة بثها التلفزيون الرسمي أن "الفتنة وُثت" وأن "الأمير حمزة مع عائلته في قصره وتحت رعايتي".

وقال الأمير حمزة في رسالة نشرها الديوان الملكي في الخامس من أبريل "أضع نفسي بين يدي الملك، مؤكداً أنني سبقي على عهد الآباء والأجداد، وفي إرثهم، سائرنا على دربه، مخلصاً لمسيرتهم ورسالتهم وللملك". ثم ظهر الملك مع شخصيات بينها الأمير حمزة في الحادي عشر من شهر أبريل في احتفال في الذكرى المئوية لتأسيس الأردن.

تورط عوض الله بسياسات تعاكس سياسات الملك في الموضوع الفلسطيني وقضية القدس والوصاية الهاشمية تحديداً.



ملك العثماني
المحاكمة لها بعد سياسي وشعبيو بلسمات درامية مشوقة

ويرى العثماني أن الأكثر إثارة ربما في تداعيات القضية المنظورة أمام المحكمة ما تسرب رسمياً عن لائحة الاتهام التي تضمنت حيازة مواد مخدرة بقصد التعاطي للمتهمين، وهي التهمة التي وردت رسمياً لكن لم يتم توضيح من المقصود بها: الشريف الهاشمي أم باسم عوض الله.

ويستبعد وجود أي أبعاد عشائرية في هذه المحاكمة، فعوض الله من أسرة محدودة جداً بلا أي إسناد عشائري أو وجاهي من عشائر الضفة الغربية خصوصاً مع تاريخ والده المهني في الولايات المتحدة، والشريف سندهم الهاشميون وفعلياً وعلى أرض الواقع الملك عبدالله الثاني عميد آل هاشم.

باختلاف أدوارهما وتباينها والوقائع المنسوبة إليهما ودرجة التحريض التي تختلف عن بقية المتهمين الذين تم الإفراج عنهم.

وتلقى هذه المحاكمة اهتماماً كبيراً من قبل الرأي العام الأردني، ويقول المحلل السياسي مالك العثماني إن التركيز الأساسي على الشخصية الأكثر جدلاً في التاريخ السياسي الأردني الحديث باسم عوض الله.

ويشير العثماني إلى أن عوض الله كان دوماً الأقرب للملك عبدالله الثاني، حيث أحاطه بحماية شبيهة مطلقة أمام الرفض الشعبي الأردني لتلك الشخصية التي تحكمت لسنوات طويلة في مفاصل الدولة الأردنية ومؤسساتها، وعليه فهناك فضول لدى الرأي العام حيال تلك الاستدارة في رضا الملك عن تابعه المخلص سابقاً وتحوله إلى مشتبه به في قضية الفتنة وزعزعة حكم الملك نفسه في قضية أمن دولة.

ويقول المحلل الأردني في تصريحات لـ "العرب" إن المحاكمة من هذا المنطلق لها بعد سياسي وشعبي وإعلامي بلسمات درامية مشوقة للمتابعين، خصوصاً بعد تقرير صحيفة "واشنطن بوست" الأخير الذي تحدث عن تفاصيل مذهشة في

على قرار الظن الصادر عن مدعي عام محكمة أمن الدولة في القضية المتعلقة بالمشركي عليهما، كل من باسم عوض الله والشريف عبدالرحمن حسن زيد، والتي أسند فيها لهما تهمة "التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم في المملكة".

وأضافت الوكالة أنه أسند إليهما كذلك "جناية القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة... وتهمة حيازة مادة مخدرة بقصد تعاطيها المسندة للمشتكين عليه الثاني". وأوضحت الوكالة أن محكمة أمن الدولة ستنتظر في قضيتهما.

وأفرجت النيابة العامة في أمن الدولة في 28 أبريل الماضي عن 16 موقوفاً في هذه القضية بعد مناقشة عدد من الشخصيات من محافظات وعشائر عدة الملك عبدالله الثاني خلال لقاء معه "الصفحة عن أبنائهم الذين اتقادوا وراء هذه الفتنة".

ونقلت "بترا" حينها عن النائب العام لمحكمة أمن الدولة القاضي قوله إنه "في ما يتعلق بالمتهمة باسم عوض الله والشريف عبدالرحمن حسن بن زيد، فلم يتم الإفراج عنهما ارتباطاً

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بترا) عن مصدر في محكمة أمن الدولة قوله إنه "من المتوقع بدء محاكمة المتهمين الأسبوع المقبل".

وبحسب الوكالة "صادق النائب العام لمحكمة أمن الدولة العميد القاضي العسكري حازم عبدالسلام المجالي

والتقى في المحكمة مع "الملك بيبي" و"يش عتيد" الجمعة توقيع اتفاق الائتلاف. وقال بينيت إن "توقيع هذا الاتفاق ينهي عامين ونصف عام من الأزمة السياسية"، مشيراً إلى "تحديات كبيرة". وأضاف أن الحكومة المقبلة "ستعمل لمصلحة الجمهور الإسرائيلي كله -التيديون والعلمانيون والتمسديون والعرب- دون استثناء كجماعة واحدة"، مضيفاً "اعتقد أننا سننجح".



عمان - تبدأ الأسبوع المقبل في عمان محاكمة رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله والشريف عبدالرحمن حسن بن زيد الموقوفين الرئيسيين في قضية "زعزعة أمن واستقرار الأردن" بتهمته "التحريض على مناهضة نظام الحكم".



أطوار «الفتنة» تشغل الرأي العام